أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

إعداد

د. محمد حسين حفني غانم

مدرس بقسم الاقتصاد

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

mhhg180@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث- العدد الأول – الجزء الثانى- يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

غانم، محمد حسين حفني (٢٠٢٢). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢. ١١٤٩-١١٨٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

د. محمد حسين حفني غانم

الملخص

صاحب الإصلاح الاقتصادي تغيرات كبيرة للاقتصاد المصري من بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية للتخفيف من الضغط على الموازنة العامة، فتم البدأ في خصصخة شركات القطاع العام، وزيادة دور القطاع الخاص، وخفض الدعم تدريجياً.

وهدف البحث إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصاد المصري، وتحليل دور الدولة في الانفاق على رأس المال الاجتماعي، والتعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في مصر وسبل ترشيده، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانب البحث النظرى، وعلى المنهج التحليلي عند تحليل البيانات، وتم استخدام بعض الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع.

وتبين صحة الفرض البحثي، حيث تبين أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الرأسمالي وسلبي للإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة أخري، وعلاقة سلبية بين الإنفاق العسكري وبين النمو الاقتصادي، وأصي البحث بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، وضرورو زيادة الانفاق على رأس المال البشري (التعليم والصحة)، وضرورة تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، الإنفاق الجاري، الإنفاق الرأسمالي، النموالاقتصادي.

١- مقدمة:

تبرز أهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، وأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لارتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات، والتأثير على الطلب الكلى، فالإنفاق الحكومى يؤثر مباشرة على عمليات التكوين الرأسمالى والدخل والاستهلاك[١].

ومر الاقتصاد المصري بتغيرات كبيرة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، حيث بدأت عملية الاصلاح الاقتصادي من بداية تسعينيات القرن الماضي، وصاحبها العديد من التغيرات الاقتصادية، **وأهمها**[٢]**:**

---

(١) ناصر مراد، **دور الدولة في ظل العولمة**،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، **مجلة الاقتصادي، عدد٧**، ٢٠١٢، ص ٦٨

(٢) عبده محمد فاضل، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، (القاهرة: دار النهضة، ط١، ٢٠٠٤)، ص٩.

- منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (بدون بيانات نشر)، ص ٢٣.

أ- تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتخفيف الضغط من على الموازنة العامة لها.

ب- خصصخة شركات القطاع العام.

ج- زيادة دور القطاع الخاص، وذلك عن طريق زيادة الإعفاءات الضريبية والجمركية.

وانعكس كل ما سبق على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة القطاعات الخدمية.

وحدثت خلال هذه الفترة أيضاً العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، والتي تركت أثاراً كبيرة على اقتصاديات كل دول العالم، ومنها ما يلي:

أ- **الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠**: وما تبعه من عودة ملايين المصريين العاملين في دول الخليج، وكل ذلك أثر على تحويلات المصريين والتي تعتبر أهم موارد الدولة من النقد الأجنبي.

ب- الأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨/١٩٩٧: والتي أدت إلى إنهيار بوصات الأوراق المالية في هذه الدول، وكذلك تراجع قيمة عملاتها أمام العملات الرئيسية (الدولار والين والجنيه الاسترليني)، مما ترك أثاراً سلبية على الشركاء التجاريين لهذه الدول، ومنها مصر.

ج- أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١: وما تلا ذلك من الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم للعراق في عام ٢٠٠٣، وكل ذلك تحملت فاتورته دول الخليج المنتجة للنفط، مما أثر بالسالب على حجم استثمارتها الخارجية وعلى حجم مساعدتها أيضاً.

د- الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨: وما تبعها من إنهيار قيمة الأسهم والسندات في البورصات العالمية، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ه- أحداث عام ٢٠١١: وكانت هذه أهم الأحداث التي مرت بمصر خلال هذه الفترة، والتي تركت أثارها على كافة الجوانب الإقتصادية لدول المنطقة جميعاً.

٢- مشكلة البحث:

يعتبر الإنفاق الحكومى أحد أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الحكومات المختلفة باستخدام تلك الأداة عند حدوث مشكلات اقتصادية، ومنها التضخم أو الركود.

وأقر الفكر الاقتصادي، وخاصة الكينزي بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، باستخدام سياسة الإنفاق الحكومى بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي، ومع تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع، يستتبعه زيادة فى الإنفاق الحكومى، والعكس صحيح، حيث تقف الدول (التى تحقق معدلات نمو منخفضة) عاجزة عن تمويل نفقاتها العامة، فتلجأ الى الاستدانه، وما يتبع ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد، ومن هنا تبرز جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومى والنمو الاقتصادى، الذي هو مرآة المساهمة التى يقوم بها الإنفاق الحكومى فى عملية التنمية المنشودة.

ولا شك أن ظاهرة العولمة قد أثرت على دور الدولة الاقتصادى فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى التغيرات فى حجم ونوعية الانتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال [1].

وتكمن المشكلة في أن تدخل القطاع الخاص في عملية الاستثمار هو تدخل محدود في معظم الدول النامية، بل قد يتحول القطاع الخاص إلي مقاول بالباطن للهيئات الحكومية، ويرجع ذلك إلى التدخل غير المحدود لحكومات الدول النامية في النشاط الاقتصادي.

وعليه تتمثل مشكلة البحث **في السؤال التالي:**

هل هناك تأثير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى مصر؟

٣ـ أهمية البحث:

تعاني الدول النامية ومنها مصر من نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية، وللحد من هذه المشكلة تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي، أو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أو المحلية، ويؤدي إنسحاب الدولة تدريجياً من الحياة الاقتصادية إلى الحد من نفقاتها، ووقوفها كمراقب، مستخدمة أدواتها ومنها الإنفاق الحكومي لحل المشكلات الاقتصادية التي قد تحدث.

ولا يمكن الاستغناء عن تدخل الدولة كلية في النشاط الاقتصادي في الدول النامية لأمرين، **الأول**: أن الدول النامية ليس بها البني أساسية كافية، ويعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها بسبب ضعف وبطء العائد منها، **والثاني**: أن الدول النامية غير مستقرة سياسياً، مما يؤدي بالقطاع الخاص إلى الإحجام عن الاستثمار في ظروف الإضرابات، وهنا يأتي أهمية دور الدولة.

٤ـ أهداف البحث:

يسعي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في مصر.

ب- التعرف على معوقات الحد من تزايد الإنفاق الحكومي في مصر.

ج- بيان مظاهر وأسباب وآليات ترشيد الإنفاق الحكومي في مصر.

د- معرفة أهم مؤشرات نمو الاقتصاد المصري.

ه- تحليل دور الدولة في الإنفاق على رأس المال الاجتماعي (الصحة والتعليم).

و- قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادى في مصر.

([1])عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدر البيضاء، منشورات رمسيس، ٢٠٠٠)، ص ص ١٥-١٦.

٥ـ فروض البحث:

يتمثل فروض البحث في إختبار صحة **الفرضية التالية:**

هناك تأثير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى مصر.

٦ـ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (رمضان، ووفاء: ٢٠٢٠) [١]:

بعنوان:" دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري":

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٠ ـ٢٠١٨، وقد تم استخدام التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين الإنفاق العام وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري.

وتشير النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها، واستقرت بعد أخذ الفرق الأول، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم والتوازن الخارجى، وأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى وبعلاقة عكسية بالبطالة، وبعلاقة طردية بالتضخم، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجى ، كما توصلت نتائج اختبار السببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادى إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام. وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الدراسة الثانية: (أحمد، علاء مصطفى، ٢٠١٩) [٢]:

بعنوان:" تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان":

هدفت الدراسة إلي تحليل دور الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية وتأثيره على مستوى التوظف فى اليابان خلال الفترة ١٩٩٠ ـ٢٠١٨، وتوصلت نتائج الدراسة من خلال تطبيق المنهج الاستقرائى إلى صحة فرضية أن الإنفاق العام ضرورى لتحقيق مستوى مرتفع من التوظف، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة فى المراحل الأولى للتنمية من أجل حماية الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة لدورهم الهام فى رفع معدل النمو الاقتصادى، وزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض فى الميزان التجارى.

---

(١) رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، ٢٠٢٠)، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير ٢٠٢٠.

(٢)علاء صطفى أحمد (٢٠١٩ " ، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس، المجلد ١٠ ، العدد ٣، ٢٠١٩.**

الدراسة الثالثة: (حسين إبراهيم، وآخرون، ٢٠١٩) [١]:

بعنوان: "قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية":

هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى السعودية خلال الفترة ١٩٩١ -٢٠١٧م، وأكدت اختبارات جذر الوحدة أن سلسلة متغيرات نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم والنمو الاقتصادى مستقرة عند مستواها. فى حين متغيرات معدل البطالة والتوازن الخارجى مستقرة عند الفرق الأول، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات (معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادى والتوازن الخارجى). كما توجد علاقة طردية فى الأجل القصير بينهما، وعكسية مع معدل البطالة، أما فى الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادى ومعدل التضخم، وعكسية بين الإنفاق العام والبطالة والتوازن الخارجى.

الدراسة الرابعة: دراسة (زيان: ٢٠١٨) [٢]:

بعنوان:"أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر: دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٦":

هدفت الدراسة إلي اختبار قانون فاجنر فى الاقتصاد الجزائرى خلال(١٩٦١ -٢٠١٦)، وأظهرت نتائج اختبار السببية فى العلاقة بين متغيرات قانون واجنر بأنها ذات اتجاه واحد، حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يسبب نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلى الإجمالى والعكس لا يحدث، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أظهرت نتائج تقدير العلاقة بين نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد من الناتج المحلى أنها موجبة ومعنوية إحصائيا، مما يعنى تحقق قانون فاجنر فى الاقتصاد الجزائرى خلال فترة الدراسة.

الدراسة الخامسة: (قريجيج، ٢٠١٨) [٣]:

بعنوان:"أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧":

حاولت الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٧م، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين، فالأول ذو أثر إيجابى ويكون ذلك فى الأجل القصير، حيث قدرت الزيادة بـ ١،٢١% والتى تعبر عن مرونة الإنفاق العام إلى

---

(١) حسين إبراهيم، وسندس جميل ، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية ، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (٢٢)، العدد الأول**، ٢٠١٩.

(٢) زيان حسيبة، أثر **النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٦** ، "الملتقى الدولى الأول ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة على لونيسى البليدة ، الجزائر، ٢٠١٨ .

(٣) قريجيج بن علي ، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧** ، **"مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال** ، المدرسة العليا بوهران ، الجزائر، ٢٠١٨ .

الناتج المحلى الاجمالى فى الجزائر. أما الأثر الثانى فهو ذو علاقة سلبية ويكون ذلك فى الأجل الطويل، حيث قدرت نسبة الأثر على مستويات الناتج المحلى الاجمالى بـ - ٢،٠٣٦% عند ارتفاع حجم النفقات بـ ١% وبصفة عامة فإن الإنفاق العام فى الجزائر لا يسهم فى تحسين مستويات الإنتاجية ودفع التنمية الاقتصادية.

الدراسة السادسة: (هناء: ٢٠١٧) [١]:

بعنوان:" أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤)":

قامت الدراسة بقياس أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر فى الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق طريقة الانحدار الذاتى VAR إلى وجود تأثير سلبى ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستهلاكي فى الأجل القصير، وغير معنوى فى الأجل الطويل. فى حين يوجد أثر موجب ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستثمارى على الناتج المحلى الاجمالى فى الأجل القصير وغير معنوى فى الأجل الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الاستهلاكي فى الجزائر.

الدراسة السابعة: (وفاء: ٢٠١٤) [٢]:

بعنوان:"الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى: دراسة تحليلية":

قامت الدراسة بتحليل وقياس الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتطبيق على التعليم قبل الجامعى خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٤، واستخدمت الدراسة طريقة **Enter** ، **Stepwise** وتوصلت إلى معنوية العلاقة وارتفاع معامل التحديد للقوة التفسيرية المرتفعة للمتغيرات المستقلة والتى تشير للمؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لقطاع التعليم قبل الجامعى إلى المتغير التابع الإنفاق على التعليم فى مصر.

الدراسة الثامنة (هبة: ٢٠١٤) [٣]:

بعنوان:" قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها ":

سعت الدراسة إلى قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٢، وتحليل التغيرات التى مرت بها والوقوف على أسبابها وأهم العوامل المؤثرة فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات كفاءة الإنفاق العام فى مصر أخذت فى التراجع خلال فترة الدراسة وذلك على الرغم من تزايد حجم الإنفاق العام الاجمالى بالأسعار الثابتة، وهو ما يؤكد الانطباع العام السائد بضعف مستوى كفاءة الإنفاق العام الاجمالى فى مصر.

([١]) هناء بن عزة، " ، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر)١٩٩٠-٢٠١٤ " (**مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع /العدد الأول** ، الجزائر، ٢٠١٧.

([٢]) وفاء محمد سالمان، " الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى : دراسة تحليلية " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٢٨** ، العدد ٢، ٢٠١٤.

([٣]) هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها** " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ٢٠١٤.

الدراسة التاسعة: (سلام: ٢٠١٤) [١]:

بعنوان:"تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد الليبى خلال (١٩٩٠-٢٠٠٩)":

هدفت الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم بالتطبيق على الاقتصاد الليبى خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٩، وتوصلت إلى أن تزايد نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثمارى خلال فترة الدراسة صاحبها تزايد واضح فى نمو عرض النقود يفوق نمو الناتج المحلى الاجمالى الذى جعل الطلب الكلى لا يتناسب مع العرض الكلى، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم حتى وصل إلى ١٠،٤% فى عام ٢٠٠٨ ، وتبين اختبار السببية أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم فى اتجاه واحد من الإنفاق العام إلى التضخم.

الدراسة العاشرة: (كريم: ٢٠١٤) [٢]:

بعنوان:"أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "١٩٩٠-٢٠١٠)":

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظراً لأنه يؤثر علي كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، كما بينت إلى أن زيادة معدل التوظف والتكوين الرأسمإلى يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم انخفاض معدل التضخم وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

الدراسة الحادية: (أمل: ٢٠١٣) [٣]:

بعنوان:"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة "١٩٩٦-٢٠١١":

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطيني، وذلك بالاعتماد على نموذج قياسى جاء فيه، النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، وجاءت المتغيرات المستقلة، متمثلة فى (الرواتب والأجور، وإجمالي النفقات التطويرية، بالاضافة إلى صافي الإقراض)، كما هدفت إلى معرفة طبيعة ومكونات الإنفاق الحكومي الفلسطيني وتحليل أنماطه واتجاهاته، وكذلك تحليل سياسة الإنفاق الحكومي الفلسطيني في ظل ازدياد حدة المشاكل المالية.

---

(١) سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد الليبى لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، **المجلة الاقتصادية ، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٩ ، العدد ٣**

(٢) كريم حداشي، **أثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "١٩٩٠- ٢٠١٠)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، ٢٠١٤).

(٣) أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية علي الاقتصاد الفلسطيني "١٩٩٦-٢٠١١"**، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، ٢٠١٣).

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي، وأنها علاقة تبادلية، كما أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، وكذلك اتباع سياسة مالية محفزة للنمو، واعطاء الأولوية لتمويل الإنفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية، وتوجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة مثل قطاع الانشاءات والقطاع الصناعي والزراعي، العمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في إحداث التوسع الوظيفي، والعمل على زيادة الطلب على الناتج المحلي.

الدراسة الثانية عشر: (هدي محمد الشتوي: ٢٠١٣)[١]:

بعنوان: "الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا":

هدفت الدراسة إلى بيان أثر وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتوصلت الدراسة إلى الأتي:

أ- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في ليبيا.

ب- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وبين رأس المال البشري، ومن ثم زيادة معدل إنتاجيته، والتي بدورها أثرت علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

الدراسة الثالثة عشر: (المزروعى: ٢٠١٢)[٢]:

بعنوان:"أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ ":

سعت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الاجمالى بالتطبيق على دولة الإمارات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٩. وتوصلت نتائج الدراسة أنه كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم فإن الناتج المحلى الاجمالى سيزداد بمقدار ٤,١٥٩ مليون درهم أى أن الإنفاق العام له تأثير موجب ومعنوى على الناتج المحلى.

الدراسة الرابعة عشر: (كريم:٢٠١٠)[٣]:

بعنوان:"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩":

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي وإلى إبرز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي السائد، وقد أوضحت

---

(١) هدي محمد الشتوي، **الإنفاق الحكومي علي رأس المال البشري وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا**، رسالة ماجستير، (سوريا: جامعة دمشق، ٢٠١١)

(٢) علي المزروعي، أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ ، "**مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨ -العدد الأول، ٢٠١٢**.

(٣)كريم بودخذخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي، حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩**"، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ٢٠١٠).

الدراسة أن تطور دور الدولة في الاقتصاد، يقتضي زيادة حجم الإنفاق العام، ويعتبر الإنفاق العام علي الاستثمارت العامة في البنية التحتية الأكثر تأثيراً علي النمو الاقتصادي، بشكل إيجابي، نظراً لمساهمتها فى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي، مما يؤدى إلى زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي.

وأوصت الدراسة بترشيد الإنفاق العام ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع، والاعتماد على سياسة طويلة الأجل، تقوم على انتقاء المشاريع، وإصلاح النظام الضريبي وقوانين الاستثمار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الدراسة الخامسة عشر: (سلوى: ٢٠٠٦)[١]:

بعنوان:"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة":

هدفت الدراسة إلى تقدير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٢م والإمارات العربية المتحدة من عام ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٢، وقد تم استخدام المنهجين الوصفي، والكمي من خلال توضيح تطور حجم الإنفاق وهيكليته ووضع الموازنة في الدول الثلاثة، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي من خلال نموذج إنحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتكوين الرأسمإلى الثابت ومتغير صورى يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط.

وقد بينت الدراسة تباين آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن من أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الاعتماد علي النفط والاعتماد علي العمالة الوافدة بشكل كبير، وأن انخفاض أسعار النفط وايراداته أثر بالمرتبة الأولي علي النفقات الرأسمالية "بينما كان أثره محدوداً علي الإنفاق الجاري، والسبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور، الأمر الذي جعل التقليل منها تعارض مع متطلبات التنمية، بالإضافة إلى إكتمال مشروعات البنية التحتية.

وأوصت الدراسة بأن للانفاق الحكومي أثراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك يجب الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية، وبصفة خاصة طويلة الأجل، وضرورة تنويع هيكل الإنتاج في الدول محل الدراسة، حتى لا يتم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية كما حدث في فترة الثمانينات، وأن الإنفاق الحكومي محدد مهم من محددات النمو، لذلك على الدول محل الدراسة الاهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية، والاعتماد على القطاع الخاص.

([١]) سلوي عبد الرحمن العيسي، **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الإدارية، ٢٠٠٦).

الدراسة السادسة عشر: (القريني: ٢٠٠٦)[١]:

بعنوان:"العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية":

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة على النمو الاقتصادي للفترة الزمنية (١٩٧٠-٢٠٠٠) وذلك عن طريق تطبيق اختبارات العلاقه السببية المتعددة.

وتبين من تطبيق إختبار التكامل المشترك أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقبلية المفيدة له في النموذج متكاملة تكاملا مشتركا وتربطها علاقة توازنية طويلة الأجل، وتبين أيضاً أن متغير السكان والإنفاق على التعليم والصحة والأمن لهم آثارسلبية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وأن في الأجل القصير يكون تأثير التغير في الإنفاق علي البنية التحبة له أثر طردى علي التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تأثير النمو في الإنفاق علي التعليم والصحة لهما آثار سالبة علي النمو االاقتصادي.

الدراسة السابعة عشر: (الخياط:٢٠٠١)[٢]:

بعنوان:"تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٧٠-١٩٩٨)":

هدفت الدراسة إلى تقدير نموذج للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٩٨) وذلك من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي بشكل عام والأنواع المختلفة للنفقات الحكومية بشكل خاص.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي من ناحية، وبين النمو الاقتصادي والنفقات الحكومية الاستثمارية من ناحية أخري، كما أن هناك استقرار في دالة النمو الاقتصادي.

الدراسة الثامنة عشر: (زين العابدين: ٢٠٠١)[٣]:

بعنوان:"العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "١٩٧٠-١٩٩٨"":

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية. وتحديد

---

(١) عبد الله القريني، **العلاقة بين الإنفاق العام والإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية- دراسات قياسية**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، ٢٠٠٦).

(٢)ا سحر الخياط، **تأثير الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي، دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الإدارية، ٢٠٠١).

(٣) زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "١٩٧٠-١٩٩٨، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة مجلد ١٥، عدد٢**، ٢٠٠١.

الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، ومعرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق، وقد تم استخدام نموذج يتسنى من خلاله اختبار قانون "بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح.

وقد توصلت الدراسة إلي الأتي:

أ- الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة ٠،٣٨٧.

ب- الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح.

ج- الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو ٢٩% من إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي والتي تبلغ ٢٣% .

الدراسة التاسعة عشر: (صديق: ١٩٩٩) [١]:

بعنوان:"قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال (١٩٧١ – ١٩٩٥)":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧١ -١٩٩٥)، وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد عن عدم وضوح تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادى، فقد تأكد من تحليل نسب الإنفاق العام وتقديرات المرونات الدخلية لهذا الإنفاق، أن أثر الدخل هو أثر ضعيف بالنسبة للسلع الاجتماعية فى مصر، كما أن الإنفاق العام لم ينمو فى مصر بمعدل أعلى من معدل التضخم بل ظلت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى شبه ثابتة تقريباً خلال فترة الدراسة.

الدراسة العشرون: (الطاهر: ١٩٩٣) [٢] :

بعنوان:"الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية":

هدفت الدراسة إلى مناقشة محددات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى المملكة.

وقد أوضحت الدراسة أن الإنفاق العام اعتمد خلال فترة الدراسة على عائدات النفط، وأن الانفاق الحكومي في المملكة له أثر معنوياً موجباً علي دفع عملية النمو الاقصادي خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والإنفاق على التشغيل والصيانة، في حين أن الانفاق الجارى على الأجور والمرتبات وعلى مستلزمات الإنتاج، له أثراً سلبيا على معدل النمو الاقتصادي.

([١]) محمد صديق نفادي، قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧١/٧٠ - ١٩٩٥/٩٤ ، **مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، المجلد ٩٠، العدد ٤٥٥** ، ٤٥٦، ١٩٩٩.

([٢]) فريد بشير الطاهر، "الانفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد٩**، ديسمبر ١٩٩٣

وأوصت الدراسة بضرورة تقليص دور الدولة في مجال الإنفاق الخدمي والتركيز علي زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية، مما يساهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى الأتي:

١ – أنه تم الاستفادة منها فى إثراء الإطار النظرى للدراسة، كذلك اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسى، كما أنها أسهمت فى إلقاء الضوء على أهمية دراسة دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما تعتبر الدراسة الحالية إستكمالاً للدراسات السابقة التى تناولت دور الإنفاق العام فى تحقيق الأهداف الاقتصادية عامة.

٢ ـ تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة:

كدراسة محمد صديق" ١٩٩٩" في مصر، وهناء في الجزائر "٢٠١٧"، وزين العابدين في المملكة العربية السعودية "٢٠٠١") من جهة تطرقهما لتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مصر، ولكن قد تختلف نتائج هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، في أن الدراسة السابقة تناولت الفترة من (١٩٧٠- ١٩٩٥)، بينما الدراسة الحالية تناولت الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٨).

٣ـ وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ندرة الدراسات القياسية التى تربط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى.

٣ـ إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لم تتناول أي من الدراسات السابقة أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري أو الإنفاق الحكومي الرأسمالي على النمو الاقتصادي، ولكن هذه الدراسة تناولت ذلك.

٧ـ منهج البحث:

المنهج النظري: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى عند إستعراض الأبعاد النظرية للبحث.

الثانى: المنهج التحليلي: سيتم فيه استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الإنفاق الحكومي، وأوجه الانفاق المختلفة، لمعرفة أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصاد المصري، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو لإجمالي الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة.

الثالث: المنهج القياسي: تم الإعتماد فيه على الأساليب الكمية، وذلك لتقدير العلاقة وطبيعتها بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادى في مصر، وذلك بإستخدام، البرنامج الاحصائي (**SPSS**).

كما تم الإعتماد على **النموذج التالي** في التحليل الإحصائي:

$$Y=a_0+ a_1X_1+\ldots\ldots\ldots + a_7x_7$$

المتغير التابع:

- **المتغير التابع:**

($\mathbf{Y}$): معدل النمو الاقتصادي.

- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإنفاق الجارى. X_2: الإنفاق الرأسمالى.

X_3: الإنفاق العام. X_4: الإنفاق علي الصحة.

X_5: الإنفاق علي التعليم. X_6: الإنفاق العسكري.

X_7: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرجع التأصيل النظري لاستخدام هذه المتغيرات في النموذج إلى النظرية الاقتصادية، **كما يلي:**

فالطلب الكلي= الإستهلاك العائلي+ الإنفاق الحكومي+ الانفاق الإستثمار "المحلي والاحنبي"+ الصادرات- الواردات

أ- **فالإنفاق الجاري**: يشمل الجانب الأكبر منه على الأجور والمرتبات، وهي التي تحفز الطلب الكلي، لأنها جزء من الإستهلاك العائلي، حيث عالج كينز مشكلة الكساد عن طريق زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج، ورفع معدل النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

ب- **والإنفاق الرأسمالي**: ويختص بزيادة الإنفاق علي البني الأساسية من طرق وكباري وأنفاق ومحطات كهرباء وسكك حديدية.. إلخ، وهي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، ومن خلال مضاعف الاستثمار.

ج- **والإنفاق على الصحة والتعليم (رأس المال البشري)**: يعتبر العنصر البشري أهم عناصر الإنتاج الأربعة (العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم)، فرفع كفاء العنصر البشري عن طريق زيادة رعايته صحياً وتعليمياً سوف يؤدي إلي زيادة إنتاجيته، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.

د- **والإنفاق العسكري**: ينظر البعض إلى الإنفاق العسكري علي أنه مزاحماً للإنفاق المدني، ولكنه ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، وهو يؤثر على النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر، حيث ترجع معظم النفقات العسكرية خاصة في الدول المتقدمة إلى الأبحاث والتطوير، وترجع أصل معظم الإختراعات العلمية في الطب والفضاء وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات إلى الجانب العسكري.

وقد يثير البعض سؤالاً هل التنمية أولاً أم الإنفاق العسكري، فيرد معظم المدافعين عن الإنفاق العسكري بأنه أولاً، لأنه يحمي نتائج التنمية، فربما يتم الاستثمار لسنوات لمشروع ما والإنفاق عليه عشرات المليارات، ثم تنشب حرب وبصاروخ واحد يتم تدمير ما تم بناءه خلال هذه السنوات.

ه- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: هو جزء من الطلب الكلي، ومن ثم زيادته تؤدي إلي زيادة الطلب الكلي، والتي تؤدي إلي زيادة الاستثمار والإنتاج ورفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال المضاعف، كما تلجأ معظم الدول إليه في تمويل برامج التنمية بعد فشل سياسات الإقترض الخارجي.

٨- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال **المحاور التالية:**

- أبعاد الإنفاق الحكومي.
- تحليل تطور الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر.
- قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

المحور الأول

أبعاد الإنفاق الحكومى

يعكس الإنفاق الحكومى دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت الإنفاق الحكومى، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة الإنفاق الحكومى وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

وسيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط الآتية**:

١- مفهوم الإنفاق الحكومى:

هو مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الحكومة أو أحد هيئاتها العامة بهدف تحقيق نفع عام، أي أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان الإنفاق، والعنصر الأول: بأن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي، والعنصر الثاني: صدورها من الدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة للحكومة، والعنصر الثالث: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق نفع عام[١].

وسيتم تناول العناصر الثالث (أركان النفقة) من أجل تحديد المفهوم الصحيح للإنفاق الحكومي.

١-١- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق الحكومية العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات

---

(١) أيمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق "دراسة مقارنة وتطبيقية علي الاقتصاد المصري والهندي والماليزي"**، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، ٢٠١٦)، ص ٣٦.

والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال الإنفاق الحكومى.

وعليه فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبراً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أوبدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار الإنفاق الحكومى.

إن اشتراط أن تتخذ الإنفاق الحكومي شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، **أهمها**:

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني وإندثار نظام المقايضة.

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والإستيلاء الجبري).

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

١-٢- صدور الإنفاق من الدولة أو أحد تنظيمها:

يعد إشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو تنظيمها- ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد الإنفاق الحكومى تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية الحكومي والدولة والهيئات الحكومي القومية والمؤسسات الحكومي، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات الحكومي، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق الحكومى هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أومؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيرا لكي تعد النفقة من الإنفاق الحكومى يشترط أن يكون الأمر بها من شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي الحكومى ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون الحكومى علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

١-٣- الغرض من الإنفاق الحكومي تحقيق نفع عام:

ينبغي أن يكون الهدف من الإنفاق الحكومى هو إشباع الحاجات الحكومية ومن ثم تحقيق النفع أوالمصلحة الحكومية، **وبالتالي** لا تعتبر من قبيل الإنفاق الحكومى تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[١].

([١]) سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣٣.

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين، **هما**:

الأول: المبرر الوحيد للنفقات الحكومية هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أوالهيئات والمؤسسات الحكومي إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة الحكومية.

الثاني: إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار الإنفاق الحكومى لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساون في تحمل الأعباء الحكومية ومن ثم يجب أن يتساوا في الانتفاع بالإنفاق الحكومى.

والواقع أن تحقيق المنفعة الحكومية قد أثار كثيراً من الجدل بين الاقتصاديين نظراً لصعوبة التمييز بين الحاجات **الحكومية** والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة الحكومية من جهة ثانية [١].

٢ـ ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومى وأسبابها:

من أهم الظواهر **الاقتصادية** التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومى مع زيادة الدخل القومي.

وتعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر الحكومية في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية). أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر **A. wagner** بعد أن قام بدراسة متعلقة بالإنفاق الحكومى وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها[٢].

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومى بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي.

ولقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومى قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وفيما يلي إشارة لأهم تلك **الأسباب** [٣]:

٢ـ١ـ الأسباب الظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومى ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق الحكومى دون الزيادة في الحاجات الحكومية (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب، **ما يلي**:

---

(١) طارق الحاج، **المالية العامة**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢) منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ٤٨

(٣) محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص ص ٨٥-٩٢.

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود**: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى إرتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- **الزيادة المضطرة في عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في الإنفاق الحكومى، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة،.. الخ، كذلك إرتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحياً وإجتماعياً، كذلك البطالة.

ج- **إختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** قد ترجع زيادة الإنفاق الحكومى إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن إتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة الحكومية العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومى ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

٢-٢- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومى:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومى الناتجة عن زيادة الحاجات الحكومية ومن هذه الأسباب، **ما يلي**:

أ- **أسباب اجتماعية:** مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل

ب- **أسباب اقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، مما يتطلب نفقات مالية متزايدة، أي زيادة حجم الإنفاق الحكومى.

ج- **أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق الحكومى.

د- **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومى.

و-**أسباب إدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومى، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

٢-٣- ترشيد الإنفاق الحكومى: المقصود بترشيد الإنفاق الحكومى هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومى وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد الإنفاق الحكومى يتطلب الإلتزام **بالضوابط التالية** [1]:

أ- **تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية:** ليست من المصلحة أن زيادة الإنفاق الحكومى بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات الحكومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية.

ب-**إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وإتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج-**الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقضي قواعد المالية الحكومية بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال الحكومية أو الإرتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة الحكومية، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها).

د- **تجنب الإسراف والتبذير:** هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في الإنفاق الحكومى في كثير من الدول النامية نوجزها، **فيما يلي** [2]:

- إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات الحكومية.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد الحكوميين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

ولا شك أن ترشيد الإنفاق الحكومى يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على الإنفاق الحكومى.

٣- الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية:

---

(1) رامى حسنى محفوظ الازهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،٢٠١١). ص ص ٧٣-٨٢.

(2) شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير ٢٠١٠، ص ٧٨.

تعتبر دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية بالغة الأهمية لأنها تسمح بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه الإنفاق الحكومى إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

وقد تكون الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية مباشرة أو غير مباشرة، **كما يلي**:

٣-١- الأثر المباشر للإنفاق الحكومى على الناتج القومي:

إن درجة تأثير الإنفاق الحكومى يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق الحكومى)، ويؤثر الإنفاق الحكومى على الناتج القومي من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج القومي [١].

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... إلخ.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

٣-٢- الأثر المباشر للإنفاق الحكومى على الاستهلاك القومي:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق الحكومى على الاستهلاك، **منها**:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك القومي، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك القومي.

٣-٣- الأثر على الادخار القومي:

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل أو زيادته بمعدل أقل من الاستهلاك يؤدي إلى خفض الادخار، مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر بالسلب على الإنتاج.

ومما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق الحكومى بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار القومي والعكس بالعكس.

٣-٤- أثر الإنفاق الحكومى على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال **الأتي** [٢]:

أ- **التدخل في توزيع الدخل الأولي**: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

([١])دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (١٩٩٠-٢٠٠٤)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦)، ص ٦٧.

([٢])أحمد محمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥). ص ٣٤.

ب- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

٣-٥- الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

وكما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

٣-٦- أثر الإنفاق الحكومى على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق الحكومى (**الاستثماري**) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

٤- إعادة هيكلة دور الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية:

ويتم ذلك من خلال عدد من الآليات، **وأهمها:**

أ- رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات خاصة الطاقة والمشتقات البترولية: من المعروف أن أسعار الطاقة والمشتقات البترولية في الدول النامية تعد من الأدنى في العالم، وذلك بفضل الدعم الحكومي الذي تقدمه حكومات هذه الدول، وهذا بدوره يترك أثرين سلبيين على الاقتصاد، **هما**[1]:

الأثر الأول: أن دعم الطاقة يزيد عبء الموازنات العامة دون فائدة كبرى للمواطنين؛ خاصة وأن معظم المستفيدين من الدعم هم الأغنياء الذين يمثلون النسبة الأقل من السكان.

الأثر الثانى: أن دعم الطاقة يحدث تشوهات في الاقتصاد تؤثر على الكفاءة الاستراتيجية للشركات المحلية كونها لا تتحمل كامل تكلفة الوقود؛ لذا فإن على الحكومات إعادة النظر في برامج دعم السلع هذه ووضع خطة لرفعها أو على الأقل تقنينها وترشيدها بحيث تحدث الأثر المطلوب على الاقتصاد دون أن ترهق الموازنات العامة، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية ووفق خطة زمنية مدروسة لتجنب أية إختلالات مفاجئة في قوى السوق.

ب- تقليص الدور الحكومي الاقتصادي وتفعيل عمل القطا ع الخاص: لقد تعاظم الدور الاقتصادي الذي تمارسه الحكومات من خلال الشركات الحكومية التي يستعان بها لتقديم الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والاتصالات والبريد والنقل، والتي كانت تقدمها بصورة مباشرة وحتى وقت قريب من خلال الجهاز الحكومي كالوزارات والهيئات، وقد كان ذلك على حساب القطاع الخاص الذي تقلص دوره؛ لذا فإن على حكومات الدول النامية تقليص دورها الاقتصادي والتخلي عن الشركات الحكومية أو عن حصصها في

([1])إسراء الحسيني، **العلاقه بين مكونات السياسه الماليه والنمو**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤). ص ٤٧.

الشركات المساهمة العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ج- إصلاح سوق العمل (توفير الحماية للكوادر الوطنية من المنافسة الأجنبية): لعل من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية هي مشكلة البطالة، التي تشكل عبئا اجتماعياً واقتصادياً إضافية على الحكومات وعلى موازناتها العامة.

إن التعامل مع مشكلة البطالة على أنها مشكلة إجتماعية فقط أسهم في تفاقمها؛ إذ أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول، لذا يجب الإسراع في وضع منظومة قانونية تهدف إلى حماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وعدم فتح أي قطاع أمامها إلا في حالة عدم وجود أيد عاملة وطنية كافية أو مؤهلة.

د- تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على المواد الأولية في التصدير:

إن محاولات تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على المواد الأولية في الدول النامية لم تحقق النجاح المرجو.

ولعل الفشل في محالات التنويع يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم تركيز الدول النامية على قطاع الصناعة والخدمات، بل الاعتماد في المقام الأول علي الزراعة والمصادر الريعية كالنفط.

هـ- إصلاح الإطار العام للاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب):

لا بد من إصلاح الإطار العام للاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي؛ وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات معظم الدول النامية بالدولار من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجرى استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ولا يمكن استخدامهما كأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر. بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الاقتصاد بكفاءة، يتفاعل مع كل المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع [1].

ويهدف تعريز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل، من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف) إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وهذا الأمر مهم لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل ذات القيم المضافة الكبيرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية.

([1]) خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون**، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ، أغسطس ٢٠١٥، ص ٣٠.

و- تنمية تراكم رأس المال البشري:

إن رأس المال البشري هو العنصر الأهم في العملية الإنتاجية؛ ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمعامل، ولكن يوجد نقص في كفاءة العنصر البشري؛ ولم تصل الخبرات والمعارف المتراكمة في رأس المال البشري في هذه الدول إلى الحجم الذي ينمي الاقتصاد ذاتياً. ونتج عن ذلك حدوث انحرافات تعوق تراكم رأس المال البشري، **وأهمها** [1]:

- ✓ تقلص الفرص الاستثمارية، وضعف دور القطاع الخاص فى تنفيذ خطط التنمية.
- ✓ تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، وطلب الريع والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبيات والولاءات وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي.

إن التركيز على جانب الكم لا يكفي لبناء رأس المال البشري. حيث أصبح مهارات خريجي جامعات دول العالم الثالث لا تتماشي مع متطلبات سوق العمل من حيث الخبرة والكفاءة، لذلك فإن التركيز علي الكم في عملية تنمية رأس المال البشري مصيره الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الكيف.

ز- إصلاح القطاع العام:

يشكل القطاع العام أكبر مصدر لتوفير الوظائف في الدول النامية، غير أن القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع (خصوصا في الدول الأكثر كثافة سكانية)، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وانتاجيته. ولذلك أصبح من المطلوب رفع كفاءته وانتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كاف لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم، وأول شروط إصلاح القطاع العام هو إصلاح رأس المؤسسة، وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملائمة والاختصاص، في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والحوافز بالإنتاجية. ويتطلب تحديث إطار الإدارة في القطاع العام مزيدا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، ومتطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العام وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من خريجي الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العام [2].

ح- تطوير الأسواق والقطاع الخاص:

إذا كانت اقتصادات الدول النامية تعاني التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركز في نشاطه وقلة في التنويع أيضا. وقد انعكس ذلك بقدر من التركز والتشوهات على الأسواق، وتكوينات لبنى احتكارية فيها. فلا يزال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة (المقاولات، وتجارة الاستيراد

---

(1) من أمثلة ذلك: التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحات معها والباحنين والمعلمين والمختبرات، وعقد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكن فيها مساهمات علمية تذكر بالنسبة إلى المواطنين. ولكن المعرفة والتكنولوجيا لا تستوردان، بل تستنبتان وتنميان.

(2) J. Isham et al.,"The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," **The World Bank Economic Review, vol. 19, no, 2**, 2005, p.p. 141- 17.

والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية) وعبر عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود، ويقوم القطاع الخاص في الدول النامية على شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنخب السياسية، والتي تمكنت من تراكم ثرواتها ورؤوس أموالها، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تشكل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذي تكوينات إحتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها.

إن نمو القطاع الخاص في الدول النامية خاصة على تدخل الدولة للقيام بمشروعات البنية الأساسية التي يعزف عنها القطاع الخاص لضخامة إستثماراتها وضآلة العائد منها، وما تجود به الحكومات من مشاريع لقطاع الأعمال. وتزداد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص عند ارتفاع الإيراد العام والعكس، ولكن لن يتم تطوير القطاع الخاص بهذا الأسلوب.

وعليه تتمثل أهم سمات القطاع الخاص في الدول النامية في **النقاط التالية**[1]**:**

- ✓ فقدان دوره التنموي الريادي والاعتماد على الحكومة في تنفيذ برامج التنمية.
- ✓ أصبح ضيفاً على الدولة الريعية، وعلى ارتباط وثيق بالنخب السياسية وجماعات المصالح.
- ✓ أصبح يعمل من خلال الباطن ومتطفلاً معتمداً على تدوير الريع.
- ✓ أصبح مزاحماً للمواطنين، وليس للدولة في مجال الاستثمار.
- ✓ يعتمد على الإنفاق الحكومي بشقيه: الاستثماري الذي يشكل تعاقدات وأرباحا للقطاع، والإنفاق في رواتب المواطفين وأجورهم، وهو يشكل لاحقاً طلباً استهلاكيا بالنسبة للقطاع الخاص.
- ✓ الانفصال عن المجتمع، فهو لا يساهم في خلق فرص عمل بالقدر المأمل منه.
- ✓ لا يساهم في توافر فرص استثمارية للمواطنين، في حين أنه يراكم ثرواته ورؤوس أمواله الخارجية والداخلية، ويستثمر في الخارج أكثر من استثماره في الداخل.
- ✓ لا يدفع ضريبة بالقدر الذي يساهم في تخفيف الضغط عن الموازنة العامة للدولة.
- ✓ تغلب عليه السمة الاحتكارية؛ إذ مكنته عقود من التوسع وتراكم رأس ماله، واستغلال القوانين الحمائية من تشكيل موانع دخول أدت إلى تكوين بنى احتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال، وتركز في الأسواق (عبر الاقتصاد)، وفي الثروة (عبر المجتمع).
- ✓ يحصل على عوامل إنتاج رخيصة؛ مما يشكل دخلها تسربا لرؤوس الأموال القومية إلى الخارج.
- ✓ لا يستغل ميزة كثافة عوامل الإنتاج ورخصها في التطور الصناعي، ولا في بناء اقتصاد معرفي، بل إنه شهد انخفاضا في إنتاجيته، ثم إن تقنيات الإنتاج المستخدمة فيه متدنية وقليلة القيمة المضافة، ولم تضع الدول شروطا لدعمها له نحو التكثيف؛ سواء من حيث استخدام التكنولوجيا، أو التنويع، أو إحداث اختراقات في أسواق التصدير (كما في تجربة شرق آسيا).

([1]) عصام ابراهيم عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢٩.

ط- التصنيع من أجل التصدير:

إن النمو المطرد كان مرتبطاً تاريخيا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائما[1]، ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية سابقا مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية، والولايات المتحدة في محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر. ويعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وفي هذا السياق تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ أن طلب السوق العالمية للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أن توسع قطاع السلع الأولية بها دوليا يبقى محدودا من خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ والنمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدوداً بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضه لتقلبات الأسعار التي تحد استمراريته وتقلص قيمته، ويلاحظ أن الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الخام والتي يتحكم في سعرها عوامل خارجية.

المحور الثاني

تحليل تطور الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

كان عام ٢٠١٠ مليئاً بالأحداث بالنسبة لمصر، ثم اختتم بانتخابات برلمانية مثيرة للجدل أدت الي تصاعد السخط الشعبي حول "أزمة الشرعية" وإدعاءات بتزوير الانتخابات، واشتعلت انتفاضة عارمة في جميع أنحاء البلاد بداءاً من ٢٥ يناير ٢٠١١ واستمرت الاحتجاجات على عدم الاصلاح السياسي وعدم العدالة الاجتماعية حتى بعد تنحي الرئيس السابق "مبارك" والذي استمر في السلطة ٣٠ عاما.

ولاقت الثورة الشعبية ردود فعل جيدة على المستويين الداخلي والدولي، حيث أن التحول سوف يؤهل البلاد لإجراء تعديلات دستورية، وكان للاضطرابات السياسية وما صاحبها من تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة حظر التجوال وإغلاق معظم أماكن العمل وخاصة الحكومية.

وكان لذلك العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد المصري، وتمثلت، في الأتي[2]:

أ- انخفاض معدل النمو الاقتصادي من ٥,١% في عام ٢٠١٠ الي ١,٨% في عام ٢٠١١.

ب- إنهيار البورصة وتم إيقاف كل التعاملات بها بعد أن شهدت خسائر كبيرة، مما استدعي الي إغلاقها في ٢٨ يناير ٢٠١١.

ج- قامت عدة مؤسسات (مؤسسة موديز، ومؤسسة ستاندرد بورز، ومؤمسسة فيتش) للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر، حيث دخلت مصر ضمن قائمة الدول العشر الأقل قدرة علي الوفاء بسداد ديونها، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة (CMA) للربع

---

(١) عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، من إحلال الواردات الي التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، **كراسات استراتيجية، العدد ١٥**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مايو ١٩٩٣)، ص ٢٥.

(٢) **انظر في ذلك**: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
- البنك المركزي، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.

الأول من عام ٢٠١١، حيث حصلت علي تصنيف إئتماني (-bb) في الربع الأول من عام ٢٠١١، مقابل (+bb) في الربع الأخير من عام ٢٠١٠[١].

د- تأجيل أجندة الاصلاح الاقتصادي، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي نحو ٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ه- ارتفاع حجم الديون الخارجية من ٣٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٤٠ مليار في عام ٢٠١٢، وانخفاض حجم الإدخار المحلي من ٣٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٤,٣ مليار في عام ٢٠١٢.

و- انخفاض حجم التكوين الرأسمالي من ٤٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ز- تراجع حجم الإيرادات السياحية من ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ح- زيادة حجم العجز في الموازنة العامة للدولة من ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ١٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

ط- ارتفاع معدل البطالة بسبب انخفاض حجم الاستثمارات، فبلغت ٩% في عام ٢٠١٠ ثم ارتفعت الي ١٢% في عام ٢٠١١.

ي- تدهور سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار فكان ٥,٦ في عام ٢٠١٠ ثم انخفض الي ٥,٩ في عام ٢٠١١ واستمر في الانخفاض حتى وصل الي٧,١ في عام ٢٠١٤، ولهذا أثار تضخمية بالإضافة غلي عوامل أخري، **أهمها**:

- من المتوقع ان يؤدي تعافي الاقتصاد العالمي الي إرتفاع أسعار المواد الغذائية.
- الإضطرابات السياسية المستمرة في الدول المنتجة للنفط سوف تؤدي الي رفع أسعار النفط، ومن ثم الأسعار العالمية.

ك- تراجع حجم الاحتياطات الأجنبية من ٣٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٢٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠١١.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- تحليل أثر الانفاق الحكومي على الاقتصاد المصري:

توجد العديد من المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تؤثر علي نمو الاقتصاد المصري، ومن هذه المحددات: الإنفاق العام، والإيراد العام، إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، الادخار المحلي، الديون الخارجية، التكوين الرأسمالي، الاستهلاك النهائي، والاستثمار الأجنبيي المباشر، سعر الصرف، معدل البطالة، ومعدل التضخم، الديون، الإيرادات السياحية، عدد السكان، الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، كما توجد مجموعة من المحددات النوعية، **مثل**: مستوي الفساد، الحكم الرشيد،..إلخ، ولكن سيتم الإقتصار علي المحددات الاقتصادية الكمية لتوافر البيانات عنها، وهذا ما يبينه **الجدول التالي**:

(١)البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢، ص ص ٧٥-٧٦.

جدول (١): أثر الانفاق الحكومي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الإنفاق العام		الإيراد العام مليار دولار	عجز الميزانية مليار دولار	التكوين الرأسمالي		الاستثمار الاجنبي المباشر		عدد السكان مليون
		القيمة مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي			القيمة مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي	مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي	
١٩٩٠	٤٣,٠	١٣,٣	٣٠,٩	٩,٣	٤	١١,٧	٢٧,٣	٠,٧	١,٧	٥٦,١
١٩٩١	٣٧,٤	١٧,١	٤٥,٧	١٣,٢	٣,٩	١٠,١	٢٧,١	٠,٣	٠,٧	٥٧,٤
١٩٩٢	٤١,٩	١٦,٢	٣٨,٧	١٣,٩	٢,٣	٩,٨	٢٣,٣	٠,٥	١,١	٥٨,٧
١٩٩٣	٤٦,٦	١٥,٥	٣٣,٣	١٤,٦	٠,٩	٩,٨	٢١,١	٠,٥	١,١	٥٩,٩
١٩٩٤	٥١,٩	١٦,٣	٣١,٤	١٤,٧	١,٦	١١,٩	٢٢,٩	١,٣	٢,٤	٦١,١
١٩٩٥	٦٠,٢	١٨	٢٩,٩	١٥,٧	٢,٣	١٣,٦	٢٢,٦	٠,٦	١	٦٢,٣
١٩٩٦	٦٧,٦	١٨,٤	٢٧,٢	١٥,٩	٢,٥	١٦,٢	٢٣,٩	٠,٦	٠,٩	٦٣,٦
١٩٩٧	٧٨,٤	٢١,٣	٢٧,٢	١٨,٢	٣,١	٢٠,٢	٢٥,٨	٠,٩	١,١	٦٤,٩
١٩٩٨	٨٤,٨	٢٠,٨	٢٤,٥	١٦,٨	٤	١٨,١	٢١,٣	١,١	١,٣	٦٦,٢
١٩٩٩	٩٠,٧	٢٥,٥	٢٨,١	١٩	٦,٥	١٨,٩	٢٠,٨	١,١	١,٢	٦٧,٥
٢٠٠٠	٩٩,٨	٢٨,٣	٢٨,٤	٢٢,٣	٦	١٨,٩	١٨,٩	١,٢	١,٢	٦٨,٨
٢٠٠١	٩٧,٦	٢٧,٥	٢٨,٢	٢٢,١	٥,٤	١٧,٣	١٧,٧	٠,٥	٠,٥	٧٠,٢
٢٠٠٢	٨٧,٩	٢٦,١	٢٩,٧	٢٢,٢	٣,٩	١٥,٧	١٧,٨	٠,٦	٠,٧	٧١,٥
٢٠٠٣	٨٢,٩	٢٣,٧	٢٨,٦	٢٠,٥	٣,٢	١٣,٥	١٦,٣	٠,٢	٠,٣	٧٢,٨
٢٠٠٤	٧٨,٨	٢٤,٧	٣١,٣	٢٢,٩	١,٨	١٢,٩	١٦,٤	١,٣	١,٦	٧٤,٢
٢٠٠٥	٨٩,٧	٣٤,٢	٣٨,١	٣٣,٣	٠,٩	١٦,١	١٧,٩	٥,٤	٦	٧٥,٥
٢٠٠٦	١٠٧,٥	٣٨,٤	٣٥,٧	٣٦,٧	١,٧	٢٠,١	١٨,٧	١٠	٩,٣	٧٦,٩
٢٠٠٧	١٣٠,٥	٤٤,٨	٣٤,٣	٤٣,٤	١,٤	٢٧,٢	٢٠,٩	١١,٦	٨,٩	٧٨,٢
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٥٥,٣	٣٤,٠	٥٠,٥	٤,٨	٣٦,٣	٢٢,٣	٩,٥	٥,٨	٧٩,٦
٢٠٠٩	١٨٩,٠	٥٩,٧	٣١,٦	٥٢,٥	٧,٢	٣٥,٧	١٨,٩	٦,٧	٣,٦	٨١,١
٢٠١٠	٢١٨,٩	٧٢,١	٣٢,٩	٦١,٨	١٠,٣	٤٢,١	١٩,٢	٦,٤	٢,٩	٨٢,٨
٢٠١١	٢٣٦,٠	٨٢,٢	٣٤,٨	٧٢,٩	٩,٣	٣٩,٤	١٦,٧	٠,٥-	٠,٢-	٨٤,٥
٢٠١٢	٢٧٩,٤	٨٨,٢	٣١,٦	٨٠,١	٨,١	٤١,٠	١٤,٧	٢,٨	١	٨٦,٤
٢٠١٣	٢٨٨,٦	١٠٥	٣٦,٤	٨٦,٢	١٨,٨	٣٧,٥	١٣,٠	٤,٢	١,٥	٨٨,٤
٢٠١٤	٣٠٥,٥	٩٧,٧	٣٢,٠	٨١,٩	١٥,٨	٣٨,٠	١٢,٤	٤,٦	١,٥	٩٠,٤
٢٠١٥	٣٣٢,٧	١٠٨,٥	٣٢,٦	٨٦	٢٢,٥	٤٥,٤	١٣,٧	٦,٩	٢,١	٩٢,٤
٢٠١٦	٣٣٢,٩	١٠٨,٩	٣٢,٧	٧٠,٥	٣٨,٤	٤٨,٢	١٤,٥	٨,١	٢,٤	٩٤,٤
٢٠١٧	٢٣٥,٤	٧٥,٨	٣٢,٢	٣٥,١	٤٠,٧	٣٤,٩	١٤,٨	٧,٤	٣,١	٩٦,٤
٢٠١٨	٢٥٠,٩	٧٥,٥	٣٠,١	٤٥,٧	٢٩,٨	٤٠,٨	١٦,٣	٦,٨	٢,٧	٩٨,٤
المتوسط	١٤٥,١	٤٦,٩	٣٢,١	٣٧,٩	٩,٠	٢٤,٩	١٩,٢	٣,٥	٢,٣	٧٥,٢
أقل قيمة	٣٧,٤	١٣,٣	٢٤,٥	٩,٣	٠,٩	٩,٨	١٢,٤	٠,٥-	٠,٢-	٥٦,١
أكبر قيمة	٣٣٢,٩	١٠٨,٩	٤٥,٧	٨٦,٢	٤٠,٧	٤٨,٢	٢٧,٣	١١,٦	٩,٣	٩٨,٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من **الجدول السابق**: أن الاقتصاد المصري يعاني من مشاكل كثيرة، خاصة في الميزان التجاري، التي تنعكسفي **الأتي:**

أ- تطور الناتج المحلى الإجمالي:

بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة نحو ١٤٥،١مليار دولار بحد أدني ٣٧،٤ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٣٢،٥ مليار دولار عام ٢٠١٦.

ب- الإنفاق العام:

بلغ متوسط الإنفاق العام خلال الفترة حوالي ٤٦،٩ مليار دولار بحد أدنى ١٣،٣ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى حوالي ١٠٨،٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

ح- الإيراد العام:

يتضح أن متوسط الإيراد العام خلال الفترة بلغ حوالي ٣٤,٧ مليار دولار بحد أدنى ٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبحد أقصى حوالي ٨٧,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

وتأثر الإيراد العام بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالأتي**:

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع الإيراد العام من ١٨،٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١٦,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثانية: أنه على الرغم من أحداث ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١، إلا أن الإيراد العام لم يتراجع، ويعزي ذلك أنه تم سد النقص في الإيراد فيه عن طريق القروض والإعانات الخارجية وخاصة من دول الخليج.

ط- صافي الميزانية:

بلغ متوسط عجز الميزانية خلال الفترة بلغ عجزاً -٩ مليار دولار بحد أدنى عجزاً -٠،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وبحد أقصى عجزاً -٤٠،٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧.

ويلاحظ أن صافي الميزانية قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالأتي**: حيث يلاحظ أن العجز بدأ في التزايد من بعد عام ٢٠١١، حيث إرتفع العجز من ٩،٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ الي ١٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣، واستمر في الإرتفاع حتى وصل الي أقصاه ٤٠،٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وذلك بسبب أحداث ٢٥ يناير في عام ٢٠١١، وتزايد المطالب الفئوية.

ك- التكوين الرأسمالي:

بلغ متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة ٢٤،٩ مليار دولار بحد أدنى ٩،٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ وبحد أقصى ٤٨،٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

ل- الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٣،٥ مليار دولار بحد أدنى -٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١١ وبحد أقصى حوالى١١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

وتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث الاقتصادية العالمية **ففي عام ٢٠٠٨**: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ١١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ الي ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري: تتضح هذه الأهمية في النسبة التي يمثلها هذا الاستثمار الي إجمالي الناتج المحلي حيث تتراوح هذه النسبة من (-٠,٢%- ٩,٣%).

٢- تحليل أهم مؤشرات نمو الاقتصاد المصري:

يعكس **الجدول التالي** أهم مؤشرات نمو الاقتصاد المصري، ومن **أهمها:** متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، نسبة الادخار الي إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك النهائي، الإيرادات السياحية.. الخ:

جدول (٢): تحليل أهم المتغيرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي %	الادخار المحلي		معدل البطالة %	معدل التضخم %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	الاستهلاك النهائي		الإيرادات السياحة	
			مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي				مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي	مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي
١٩٩٠	٤٣	٥,٧	٧,٢	١٦,٧	٩,٣	١٦,٨	٠,٨	٣٥,٨	٨٣,٣	١,٧	٣,٩
١٩٩١	٣٧,٤	١,١	٥,٩	١٥,٨	٩,٤	١٩,٧	٠,٧	٣١,٥	٨٤,٢	٢	٥,٤
١٩٩٢	٤١,٩	٤,٥	٧,١	١٧,٠	٨,٩	١٣,٦	٠,٧	٣٤,٨	٨٣,٠	٢,٤	٥,٧
١٩٩٣	٤٦,٦	٢,٩	٧,٣	١٥,٦	١٠,٩	١٢,١	٠,٨	٣٩,٣	٨٤,٤	٢,٣	٤,٩
١٩٩٤	٥١,٩	٤,٠	٧,٩	١٥,١	١٠,٩	٨,٢	٠,٨	٤٤,٠	٨٤,٩	٢,٦	٥
١٩٩٥	٦٠,٢	٤,٦	٩,٠	١٥,٠	١١,٠	١٥,٧	١,٠	٥١,١	٨٥,٠	٣	٤,٩
١٩٩٦	٦٧,٦	٥,٠	٨,٦	١٢,٧	٩,٠	٧,٢	١,١	٥٩,١	٨٧,٣	٣,٦	٥,٣
١٩٩٧	٧٨,٤	٥,٥	٩,٠	١١,٥	٨,٤	٤,٦	١,٢	٦٩,٤	٨٨,٥	٤	٥,٢
١٩٩٨	٨٤,٨	٥,٦	١٠,٢	١٢,٠	٨,٠	٣,٩	١,٣	٧٤,٦	٨٨,٠	٢,٩	٣,٥
١٩٩٩	٩٠,٧	٦,١	١٢,١	١٣,٤	٧,٩	٣,١	١,٣	٧٨,٦	٨٦,٦	٤,٤	٤,٨
٢٠٠٠	٩٩,٨	٦,٤	١٢,٩	١٢,٩	٩,٠	٢,٧	١,٥	٨٦,٩	٨٧,١	٤,٧	٤,٧
٢٠٠١	٩٧,٦	٣,٥	١٣,١	١٣,٤	٩,٣	٢,٣	١,٤	٨٤,٥	٨٦,٦	٤,١	٤,٢
٢٠٠٢	٨٧,٩	٢,٤	١٢,٠	١٣,٦	١٠,٠	٢,٧	١,٢	٧٥,٩	٨٦,٤	٤,١	٤,٧
٢٠٠٣	٨٢,٩	٣,٢	١١,٩	١٤,٣	١١,٠	٤,٥	١,١	٧١,١	٨٥,٧	٤,٧	٥,٧
٢٠٠٤	٧٨,٨	٤,١	١٢,٣	١٥,٦	١٠,٣	١١,٣	١,١	٦٦,٦	٨٤,٤	٦,٣	٨
٢٠٠٥	٨٩,٧	٤,٥	١٤,١	١٥,٧	١١,٢	٤,٩	١,٢	٧٥,٦	٨٤,٣	٧,٢	٨
٢٠٠٦	١٠٧,٥	٦,٨	١٨,٤	١٧,١	١٠,٥	٧,٦	١,٤	٨٩,١	٨٢,٩	٨,١	٧,٦
٢٠٠٧	١٣٠,٥	٧,١	٢١,٢	١٦,٣	٨,٨	٩,٣	١,٧	١٠٩,٢	٨٣,٧	١٠,٣	٧,٩
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٧,٢	٢٧,٣	١٦,٨	٨,٥	١٨,٣	٢,٠	١٣٥,٥	٨٣,٢	١٢,١	٧,٤
٢٠٠٩	١٨٩	٤,٧	٢٣,٧	١٢,٦	٩,١	١١,٨	٢,٣	١٦٥,٣	٨٧,٤	١١,٨	٦,٢
٢٠١٠	٢١٨,٩	٥,١	٣١,٢	١٤,٣	٨,٨	١١,٣	٢,٦	١٨٧,٧	٨٥,٧	١٣,٦	٦,٢
٢٠١١	٢٣٦	١,٨	٣٠,٦	١٣,٠	١١,٨	١٠,١	٢,٨	٢٠٥,٤	٨٧,٠	٩,٣	٤
٢٠١٢	٢٧٩,٤	٢,٢	٢٢,٧	٨,١	١٢,٦	٧,١	٣,٢	٢٥٦,٧	٩١,٩	١٠,٨	٣,٩
٢٠١٣	٢٨٨,٦	٢,٢	٢٢,٧	٧,٩	١٣,٢	٩,٤	٣,٣	٢٦٥,٩	٩٢,١	٦,٧	٢,٣
٢٠١٤	٣٠٥,٥	٢,٩	١٥,٩	٥,٢	١٣,١	١٠,١	٣,٤	٢٨٩,٦	٩٤,٨	٨	٢,٦
٢٠١٥	٣٣٢,٧	٤,٤	١٩,٣	٥,٨	١٣,١	١٠,٤	٣,٦	٣١٣,٤	٩٤,٢	٦,٩	٢,١
٢٠١٦	٣٣٢,٩	٤,٣	١٨,٣	٥,٥	١٢,٤	١٣,٨	٣,٥	٣١٤,٧	٩٤,٥	٣,٣	١
٢٠١٧	٢٣٥,٤	٤,٢	٤,٢	١,٨	١١,٨	٢٩,٥	٢,٤	٢٣١,٢	٩٨,٢	٨,٦	٣,٧
٢٠١٨	٢٥٠,٩	٥,٣	١٥,٦	٦,٢	١١,٤	١٤,٤	٢,٥	٢٣٥,٣	٩٣,٨	١٢,٧	٥,١
المتوسط	١٤٥,١	٤,٤	١٤,٩	١٢,٤	١٠,٣	١٠,٢	١,٨	١٣٠,٣	٨٧,٦	٦,٣	٥,٠
اقل قيمة	٣٧,٤	١,١	٤,٢	١,٨	٧,٩	٢,٣	٠,٧	٣١,٥	٨٢,٩	١,٧	١,٠
أكبر قيمة	٣٣٢,٩	٧,٢	٣١,٢	١٧,١	١٣,٢	٢٩,٥	٣,٦	٣١٤,٧	٩٨,٢	١٣,٦	٨,٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي**:

أ- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٤,٤% بحد أدنى ١,١% في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٧,٢% في عام ٢٠٠٨.

وتأثر معدل نمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية العالمية **ففي عام ٢٠٠٩**: تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٧,٢% في عام ٢٠٠٨ الي ٤,٧% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ب- نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي:
بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢١% بحد أدنى ١٢,٣% في عام ٢٠١٤ وبحد أقصى ٣٤,٢% في عام ١٩٩٢.
وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، **ففي عام ١٩٩٧**: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من ١٢،٧% في عام ١٩٩٦ الي ١١،٥% في عام ١٩٩٧ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية.

ج-إجمالي الادخار المحلي:
بلغ متوسط الادخار المحلي خلال الفترة ١٤،٩ مليار دولار بحد أدنى ٤،٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ وبحد أقصى ٣١،٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

د- معدل التضخم:
بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ ١٠،٢% بحد أدنى ٢,٣% في عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ٢٩،٥% في عام ٢٠١٧.
وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية **ففي عام ٢٠٠٨**: إرتفع معدل التضخم من ٩,٣% في عام ٢٠٠٧ الي ١٨,٣% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ه- معدل البطالة:
بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة ١٠،٣% بحد أدنى ٧،٩% في عام ١٩٩٩ وبحد أقصى ١٣,٢% في عام ٢٠١٤.
وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية **ففي عام ٢٠٠٩**: إرتفع معدل البطالة من ٨,٥% في عام ٢٠٠٨ الي ٩,١% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

و- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:
بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (١,٨) الف دولار بحد أدنى ٠,٧ألف دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣,٦ ألف دولار عام ٢٠١٥.

ز- الاستهلاك النهائي:
بلغ متوسط الاستهلاك النهائي خلال الفترة ١٣٠،٣ مليار دولار بحد أدنى ٣١،٥ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣١٤،٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

ح- الإيرادات السياحية:
بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة ٦,٣ مليار دولار بحد أدنى ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠.
وتأثرت الإيرادات السياحية بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالأتي**:
الظاهرة الأولي: في عام ١٩٩٨: تراجعت الإيرادات السياحية من ٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٢،٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.
الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجعت الإيرادات السياحية من ١٢،١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ١١،٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

٣- تحليل تطور دور الدولة في الانفاق على رأس المال الاجتماعي:
يتمثل الإنفاق على رأس المال الاجتماعي في الانفاق على التعليم والصحة، **كما بالجدول**:

جدول (٣): تطور الانفاق الحكومي علي الخدمات الصحية والتعليمية والإنفاق العسكري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	الانفاق العام مليار دولار	عدد السكان مليون	الانفاق العسكري			الانفاق العام على الصحة		الانفاق العام على التعليم		نصيب الفرد من الانفاق على الصحة دولار	نصيب الفرد من الانفاق على التعليم دولار	نسبة الانفاق العسكري للانفاق على الصحة %	نسبة الانفاق العسكري للانفاق على التعليم %	نسبة الانفاق العسكري الي الانفاق على التعليم والصحة %
			مليار دولار	% من الانفاق العام	نصيب الفرد من الانفاق العسكري دولار	مليار دولار	% من إنفاق العام	مليار دولار	% من إنفاق العام					
١٩٩٠	١٣,٣	٥٦,١	١,٥	١١,٣	٢٦,٦	٠,٤٩	٣,٧	١,٧	١٢,٨	٨,٧	٣٠,٣	٣٠٦,١	٨٨,٢	٦٨,٥
١٩٩١	١٧,١	٥٧,٤	١,٤	٨,٢	٢٣,٥	٠,٥٢	٣,٠	١,٥	٨,٨	٩,١	٢٦,١	٣٥,٢	٢٦٩,٢	٩٣,٣	٦٩,٣
١٩٩٢	١٦,٢	٥٨,٧	١,٣	٨,٠	٢٣,٠	٠,٥٤	٣,٣	١,٧	١٠,٥	٩,٢	٢٩	٣٨,٢	٢٤٠,٧	٧٦,٥	٥٨,٠
١٩٩٣	١٥,٥	٥٩,٩	١,٤	٩,٠	٢٤,١	٠,٥٦	٣,٦	٢	١٢,٩	٩,٤	٣٣,٤	٤٢,٨	٢٥٠,٠	٧٠,٠	٥٤,٧
١٩٩٤	١٦,٣	٦١,١	١,٦	٩,٨	٢٦,٨	٠,٥٧	٣,٥	٢,٤	١٤,٧	٩,٣	٣٩,٣	٤٨,٦	٢٨٠,٧	٦٦,٧	٥٣,٩
١٩٩٥	١٨	٦٢,٣	١,٩	١٠,٦	٢٩,٨	٠,٥٧	٣,٢	٢,٨	١٥,٦	٩,١	٤٤,٩	٥٤	٣٣٣,٣	٦٧,٩	٥٦,٤
١٩٩٦	١٨,٤	٦٣,٦	٢,٠	١٠,٩	٣١,٦	٠,٥٩	٣,٢	٣,٢	١٧,٤	٩,٣	٥٠,٣	٥٩,٦	٣٣٩,٠	٦٢,٥	٥٢,٨
١٩٩٧	٢١,٣	٦٤,٩	٢,٢	١٠,٣	٣٤,٣	٠,٦	٢,٨	٣,٦	١٦,٩	٩,٢	٥٥,٥	٦٤,٧	٣٦٦,٧	٦١,١	٥٢,٤
١٩٩٨	٢٠,٨	٦٦,٢	٢,٣	١١,١	٣٤,١	٠,٦	٢,٩	٤	١٩,٢	٩,٥	٦٠,٤	٦٩,٩	٣٨٣,٣	٥٧,٥	٥٠,٠
١٩٩٩	٢٥,٥	٦٧,٥	٢,٣	٩,٠	٣٤,٥	٠,٧	٢,٧	٤,٤	١٧,٣	١٠,٧	٦٥,٢	٧٥,٩	٣٢٨,٦	٥٢,٣	٤٥,١
٢٠٠٠	٢٨,٣	٦٨,٨	٢,٥	٨,٨	٣٧,٠	٠,٨	٢,٨	٤,٨	١٧,٠	١١,٣	٦٩,٨	٨١,١	٣١٢,٥	٥٢,١	٤٤,٦
٢٠٠١	٢٧,٥	٧٠,٢	٢,٩	١٠,٥	٤١,٥	١	٣,٦	٤,٧	١٧,١	١٣,٧	٦٧	٨٠,٧	٢٩٠,٠	٦١,٧	٥٠,٩
٢٠٠٢	٢٦,١	٧١,٥	٢,٩	١١,١	٤٠,٣	١,٣	٥,٠	٤,٣	١٦,٥	١٨,٣	٦٠,١	٧٨,٤	٢٢٣,١	٦٧,٤	٥١,٨
٢٠٠٣	٢٣,٧	٧٢,٨	٢,٦	١١,٠	٣٦,٢	١	٤,٢	٤,١	١٧,٣	١٣,٥	٥٦,٣	٦٩,٨	٢٦٠,٠	٦٣,٤	٥١,٠
٢٠٠٤	٢٤,٧	٧٤,٢	٢,٣	٩,٣	٣٠,٦	١,١	٤,٥	٣,٧	١٥,٠	١٤,٨	٤٩,٩	٦٤,٧	٢٠٩,١	٦٢,٢	٤٧,٩
٢٠٠٥	٣٤,٢	٧٥,٥	٢,٤	٧,٠	٣٢,٢	١,٣	٣,٨	٤,٣	١٢,٦	١٧,٢	٥٧	٧٤,٢	١٨٤,٦	٥٥,٨	٤٢,٩
٢٠٠٦	٣٨,٤	٧٦,٩	٢,٨	٧,٣	٣٦,٤	١,٧	٤,٤	٤,٣	١١,٢	٢٢,١	٥٥,٩	٧٨	١٦٤,٧	٦٥,١	٤٦,٧
٢٠٠٧	٤٤,٨	٧٨,٢	٣,١	٦,٩	٣٩,٧	١,٨	٤,٠	٤,٨	١٠,٧	٢٣,٤	٦١,٤	٨٤,٨	١٧٢,٢	٦٤,٦	٤٧,٠
٢٠٠٨	٥٥,٣	٧٩,٦	٣,٦	٦,٥	٤٤,٦	٢,٤	٤,٣	٦,١	١١,٠	٣٠,٢	٧٦,٦	١٠٦,٨	١٥٠,٠	٥٩,٠	٤٢,٤
٢٠٠٩	٥٩,٧	٨١,١	٣,٨	٦,٤	٤٧,٣	٢,٩	٤,٩	٧,٢	١٢,١	٣٥,٨	٨٨,٨	١٢٤,٦	١٣١,٠	٥٢,٨	٣٧,٦
٢٠١٠	٧٢,١	٨٢,٨	٤,٣	٦,٠	٥١,٧	٣,٢	٤,٤	٨,٣	١١,٥	٣٨,٦	١٠٠,٢	١٣٨,٨	١٣٤,٤	٥١,٨	٣٧,٤
٢٠١١	٨٢,٢	٨٤,٥	٤,٣	٥,٢	٥١,٣	٣,٥	٤,٣	٨,٧	١٠,٦	٤١,٤	١٠٣	١٤٤,٤	١٢٢,٩	٤٩,٤	٣٥,٢
٢٠١٢	٨٨,٢	٨٦,٤	٤,٦	٥,٢	٥٣,٣	٤	٤,٥	٩,٥	١٠,٨	٤٦,٣	١١٠	١٥٦,٣	١١٥,٠	٤٨,٤	٣٤,١
٢٠١٣	١٠٥	٨٨,٤	٤,٦	٤,٤	٥٢,٦	٤,٤	٤,٢	٩,٨	٩,٣	٤٩,٨	١١٠,٩	١٦٠,٧	١٠٤,٥	٤٦,٩	٣٢,٤
٢٠١٤	٩٧,٧	٩٠,٤	٥,٢	٥,٣	٥٧,١	٥,١	٥,٢	١٠,٣	١٠,٥	٥٦,٤	١١٣,٩	١٧٠,٣	١٠٢,٠	٥٠,٥	٣٣,٨
٢٠١٥	١٠٨,٥	٩٢,٤	٥,٧	٥,٣	٦٢,٠	٦,٤	٥,٩	١٢,٩	١١,٩	٦٩,٣	١٣٩,٦	٢٠٨,٩	٨٩,١	٤٤,٢	٢٩,٥
٢٠١٦	١٠٨,٩	٩٤,٤	٥,٦	٥,١	٥٨,٨	٥,٥	٥,١	١٠,٤	٩,٦	٥٨,٣	١١٠,٢	١٦٨,٥	١٠١,٨	٥٣,٨	٣٥,٢
٢٠١٧	٧٥,٨	٩٦,٤	٤,٥	٥,٩	٤٦,٤	٣,٥	٤,٦	٦	٧,٩	٣٦,٣	٦٢,٢	٩٨,٥	١٢٨,٦	٧٥,٠	٤٧,٤
٢٠١٨	٧٥,٥	٩٨,٤	٤,٨	٦,٤	٤٨,٤	٣,٧	٤,٩	٦,٢	٨,٢	٣٧,٦	٦٣	١٠٠,٦	١٢٩,٧	٧٧,٤	٤٨,٥
متوسط	٤٦,٩	٧٥,٢	٣,١	٨,٠	٣٩,٨	٢,١	٤,٠	٥,٤	١٣,٠	٢٥,١	٦٨,٦	٩٣,٧	٢١٤,٦	٦٢,٠	٤٦,٨
الحد الادنى	١٣,٣	٥٦,١	١,٣	٤,٤	٢٣,٠	٠,٥	٢,٧	١,٥	٧,٩	٨,٧	٢٦,١	٣٥,٢	٨٩,١	٤٤,٢	٢٩,٥
الحد الاعلى	١٠٨,٩	٩٨,٤	٥,٧	١١,٣	٦٢,٠	٦,٤	٥,٩	١٢,٩	١٩,٢	٦٩,٣	١٣٩,٦	٢٠٨,٩	٣٨٣,٣	٩٣,٣	٦٩,٣

المصدر: الباحث بالاعتماد على - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويلاحظ على الجدول السابق، **ما يلي**:

أولاً: بالنسبة للصحة:

أ- بلغ متوسط حجم الإنفاق العام على الصحة ٢،١ مليار دولار، وبحد أدني ٠،٥ مليار دولار في ١٩٩٠، وبحد أقصي ٦،٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

ب- بلغ متوسط نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الإنفاق العام ٤%، وبحد أدني ٢،٧% في عام ١٩٩٩، وبحد أقصي ٥،٩% في عام ٢٠١٥.

ثانياً: بالنسبة للتعليم:

أ- بلغ متوسط حجم الإنفاق العام على التعليم ٥،٤ مليار دولار، وبحد أدني ١،٥ مليار دولار في ١٩٩١، وبحد أقصي ١٢،٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

ب- بلغ متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام ١٣%، وبحد أدني ٧،٩% في عام ٢٠١٧، وبحد أقصي ١٩،٢% في عام ١٩٩٨.

ب- بالنسبة لمقارنة نسبة الانفاق العام على الصحة الي الإنفاق العام بنسبة الانفاق العام على التعليم الي الإنفاق العام، يلاحظ تفوق نسبة الانفاق على التعليم الي الإنفاق العام والتي تراوحت من (٧،٩%-١٩،٢%) على نسبة الانفاق على الصحة الي الإنفاق العام والتي تراوحت من (٢،٧%-٥،٩%).

ج- بالنسبة لنصيب الفرد من الانفاق على الصحة والتعليم بالدولار، فيلاحظ **ما يلي**:

كان نصيب الفرد من الانفاق على الصحة أقل من الانفاق على التعليم، فتراوح في الصحة من (٨،٧-٦٩،٣) دولار، بينما تراوح في التعليم من (٢٦،١- ١٣٩،٦) دولار خلال (١٩٩٠-٢٠١٨).

د- بالنسبة لنصيب الفرد من الانفاق العسكري بالدولار، فيلاحظ **ما يلي**:

تراوح نصيب الفرد من الانفاق العسكري من (٢٣-٦٢) دولار، وهو أكبر من نصيب الفرد من الانفاق العام على الصحة والذي تراوح (٨،٧- ٦٩،٣) في معظم سنوات الدراسة.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق العسكري إلي الانفاق العام على الصحة والتعليم معاً بلغت نسبة كبيرة فتراوحت من (٢٩،٥%- ٦٩،٣%) خلال الفترة.

كما يلاحظ أن الإنفاق العسكري يتفوق على الإنفاق العام على الصحة في كل السنوات ما عدا سنة ٢٠١٥ إذ بلغت نسبة الإنفاق العسكري الي الانفاق على الصحة في هذا العام ٨٩،١%، وتراوحت نسبة الانفاق العسكري الي الإنفاق العام على الصحة من (٨٩،١%- ٣٨٣،٣%)، وتراوحت نسبة الانفاق العسكري الي الإنفاق العام على التعليم من (٤٤،٢%- ٩٣،٣%).

٤ـ تحليل تطور النفقات الرأسمالية والجارية للإنفاق العام في مصر:

ويبين **الجدول التالي ذلك:**

جدول (٤): تطور النفقات الرأسمالية والجارية للانفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنوات	الانفاق العام مليار دولار	النفقات الرأسمالية		النفقات الجارية	
		مليار دولار	% من الانفاق العام	مليار دولار	% من الانفاق العام
١٩٩٠	١٣,٣	٥,٦	٤٢,١	٧,٧	٥٧,٩
١٩٩١	١٧,١	٦,٢	٣٦,٣	١٠,٩	٦٣,٧
١٩٩٢	١٦,٢	٦,٢	٣٨,٣	١٠,٠	٦١,٧
١٩٩٣	١٥,٥	٦,٦	٤٢,٦	٨,٩	٥٧,٤
١٩٩٤	١٦,٣	٨,٥	٥٢,١	٧,٨	٤٧,٩
١٩٩٥	١٨	٨,٨	٤٨,٩	٩,٢	٥١,١
١٩٩٦	١٨,٤	١٠,١	٥٤,٩	٨,٣	٤٥,١
١٩٩٧	٢١,٣	١١,٩	٥٥,٩	٩,٤	٤٤,١
١٩٩٨	٢٠,٨	١٢,٠	٥٧,٧	٨,٨	٤٢,٣
١٩٩٩	٢٥,٥	٩,٩	٣٨,٨	١٥,٦	٦١,٢
٢٠٠٠	٢٨,٣	٩,٥	٣٣,٦	١٨,٨	٦٦,٤
٢٠٠١	٢٧,٥	٧,٢	٢٦,٢	٢٠,٣	٧٣,٨
٢٠٠٢	٢٦,١	٧,٦	٢٩,١	١٨,٥	٧٠,٩
٢٠٠٣	٢٣,٧	٥,٠	٢١,١	١٨,٧	٧٨,٩
٢٠٠٤	٢٤,٧	٦,٨	٢٧,٥	١٧,٩	٧٢,٥
٢٠٠٥	٣٤,٢	٩,٠	٢٦,٣	٢٥,٢	٧٣,٧
٢٠٠٦	٣٨,٤	٨,٦	٢٢,٤	٢٩,٨	٧٧,٦
٢٠٠٧	٤٤,٨	١٠,٥	٢٣,٤	٣٤,٣	٧٦,٦
٢٠٠٨	٥٥,٣	١٣,٣	٢٤,١	٤٢,٠	٧٥,٩
٢٠٠٩	٥٩,٧	١٨,٢	٣٠,٥	٤١,٥	٦٩,٥
٢٠١٠	٧٢,١	١٨,٢	٢٥,٢	٥٣,٩	٧٤,٨
٢٠١١	٨٢,٢	١٤,٢	١٧,٣	٦٨,٠	٨٢,٧
٢٠١٢	٨٨,٢	١٥,٠	١٧,٠	٧٣,٢	٨٣,٠
٢٠١٣	١٠٥	١٢,٦	١٢,٠	٩٢,٤	٨٨,٠
٢٠١٤	٩٧,٧	١٥,٣	١٥,٧	٨٢,٤	٨٤,٣
٢٠١٥	١٠٨,٥	١٨,١	١٦,٧	٩٠,٤	٨٣,٣
٢٠١٦	١٠٨,٩	١٥,١	١٣,٩	٩٣,٨	٨٦,١
٢٠١٧	٧٥,٨	١٧,٤	٢٣,٠	٥٨,٤	٧٧,٠
٢٠١٨	٧٥,٥	٢٣,٤	٣١,٠	٥٢,١	٦٩,٠
المتوسط	٤٦,٩	١١,٤	٣١,٢	٣٥,٥	٦٨,٨
اقل قيمة	١٣,٣	٥,٠	١٢,٠	٧,٧	٤٢,٣
أكبر قيمة	١٠٨,٩	٢٣,٤	٥٧,٧	٩٣,٨	٨٨,٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على ـ احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول السابق: أن النفقات الجارية تستحوذ على النسبة الكبيرة من الإنفاق العام تتراوح من (٤٢،٣%-٨٨%)، بينما تستأثر النفقات الرأسمالية على النسبة الأقل والتي تتراوح من (١٢%- ٥٧،٧%)، وبالطبع هذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، لأن الاستثمارات الرأسمالية هي المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، وليست النفقات الجارية، والتي يقتصر تأثيرها على جانب الطلب في الأجل القصير فقط.

المحور الثالث : قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر

قدم **ones, Andrew, M** في عام ٢٠٠٠، دراسة عن تطبيقات الإقتصاد القياسي، وقدمت هذه الدراسة تحليلاً تفصيلياً لكيفية تطوير نماذج الإقتصاد القياسي، وذلك بالتطبيق على مجالات اقتصادية كثيرة، وقد تعرض لبعض النماذج الاحصائية، **ومنها**(١):

- نماذج الإختيار **Selectivity Models**.
- النماذج الخطية **Linear Models**.
- النماذج غير الخطية **Non Linear Models**.
- النماذج اللوغاريتمية **LoGdpe**.

وسيتم قياس أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالى على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك من **خلال النموذج التالي:**

$$Y=a_0+ a_1X_1+\ldots\ldots\ldots + a_7x_7$$

- **المتغير التابع:**

(**Y**): معدل النمو الاقتصادي.

- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإنفاق الجارى. X_2: الإنفاق الرأسمالى.

X_3: الإنفاق العام. X_4: الإنفاق علي الصحة.

X_5: الإنفاق علي التعليم. X_6: الإنفاق العسكري.

X_7: الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، **كالأتي**(٢):

$$Y= 3.226 – 0.09\ X_1+ o.o72\ X_2- 0.321\ X_3+0.209\ X_4 + 0.656\ X_5- 0.353\ X_6+ 0.395\ x_7$$

T: (3.169) * (2.305) * (.853)* (.786) (.311)* (2.147)* (.466)* (4.763)**

F= 6.144 R^2= .626 (.001) *

(١) **انظر** - عبد القادر محمد عبد القادر ، **الحديث فى الاقتصاد القياسى**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٥) ، ص ص٤٣٧-٤٩٢.

Gujarati.D، **Econometrics Basic**، MCGraW- Hill Kogankusha، LTD، ١٩٩٥، pp ٢٨٥- ٢٩٣ -

(٢) الملحق.

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، **الأتي**:

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري(X_1) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية، والعلاقة بين الإنفاق الحكومي الرأسمالي(X_2) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي العام(X_3) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية لأن الجزء الأكبر من الإنفاق العام نفقات جارية، والعلاقة بين الإنفاق علي الصحة(X_4) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين الإنفاق علي التعليم(X_5) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية أيضاً، والعلاقة بين الإنفاق العسكري(X_6) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(X_4) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية.

ب- من الناحية الإحصائية:

- ✓ جاءت كل قيم (T) للمتغيرات معنوية، ما عدا (X3)، وقد يرجع ذلك أنه قد تم التعبير عنها بالإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي.
- ✓ بلغت قيمة (F)= ٦،١٤٤، وجاءت معنوية أي أن النموذج صالح للتحليل.
- ✓ جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= ٦٢،٦%، أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ٦٢،٦% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي لمتغيرات عشوائية خارج النموذج.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- تبين من البحث صحة الفرض البحثي القائل:

هناك تأثير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى مصر.

فقد تبين من التحليل الإحصائي صحة الفرض البحثي، **كالأتي**:

$$\mathbf{Y= 3.226 - 0.09\ X_1 + o.o72\ X_2 - 0.321\ X_3 + 0.209\ X_4 + 0.656\ X_5 - 0.353\ X_6 + 0.395\ x_7}$$

T: (3.169)* (2.305)* (.853)* (.786) (.311)* (2.147)* (.466)* (4.763)**

F= 6.144 R^2= .626

٢ - نتائج عامة:

تبين أن النفقات الجارية تستحوذ على النسبة الكبيرة من الإنفاق العام فتراوحت من (٤٢،٣%-٨٨%)، بينما تستأثر النفقات الرأسمالية على النسبة الأقل والتي تتراوح من (١٢%- ٥٧،٧%)، وبالطبع هذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، لأن الاستثمارات الرأسمالية هي المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، وليست النفقات الجارية، والتي يقتصر تأثيرها على جانب الطلب في الأجل القصير فقط.

ثانيا: التوصيات:

١- ضرورة زيادة النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري، والحد من الانفاق الجاري.

٢- ضرورو زيادة الانفاق على رأس المال البشري (التعليم والصحة).

٣- ضرورة تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٤- زيادة دور القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المراجع

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. أحمد محمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥).

٣. إسراء الحسيني، **العلاقه بين مكونات السياسة المالية والنمو**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤).

٤. آمال عقول، **أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، ٢٠١٦).

٥. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني "١٩٩٦-٢٠١١"**، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، ٢٠١٣).

٦. أيمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق "دراسة مقارنة وتطبيقية على الاقتصاد المصري والهندي والماليزي"**، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، ٢٠١٦).

٧. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢.

٨. البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

١٠. حسين إبراهيم، وسندس جميل، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (٢٢)، العدد الأول**، ٢٠١٩.

١١. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون**، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٥.

١٢. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (١٩٩٠-٢٠٠٤)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦).

١٣. رامى حسنى محفوظ الأزهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،٢٠١١).

١٤. رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، ٢٠٢٠)، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير ٢٠٢٠.

١٥. زيان حسيبة، أثر **النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر: دراسة تطبيقية لقانون فاجنر**، "الملتقى الدولى الأول، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسى البليدة، الجزائر، ٢٠١٨ .

١٦. زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "١٩٧٠-١٩٩٨، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة مجلد ١٥، عدد٢**، ٢٠٠١.

١٧. سحر الخياط، **تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود، ٢٠٠١).

١٨. سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد الليبى لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، **المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٣.**

١٩. سلوى عبد الرحمن العيسي، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦).

٢٠. سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة في المالية العامة**، (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠).

٢١. شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير ٢٠١٠.

٢٢. طارق الحاج، **المالية العامة**، (عمان: دار الصفاء، ١٩٩٩).

٢٣. عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدر البيضاء، منشورات رمسيس، ٢٠٠٠).

٢٤. عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، من إحلال الواردات الي التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، **كراسات استراتيجية، العدد ١٥**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مايو ١٩٩٣).

٢٥. عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث فى الاقتصاد القياسى**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥).

٢٦. عبد الله القريني، **العلاقة بين الإنفاق العام والإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية- دراسات قياسية**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٦).

٢٧. عبده محمد فاضل، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، (القاهرة: دار النهضة، ط١، ٢٠٠٤).

٢٨. علاء صطفى أحمد، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، كلية التجارة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس، مجلد ١٠، عدد ٣، ٢٠١٩.**

٢٩. علي المزروعي، أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩، **"مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨ -عدد (١)، ٢٠١٢ .**

٣٠. فريد بشير الطاهر، "الانفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد٩**، ديسمبر ١٩٩٣

٣١. قريجيج بن علي، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، "مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المدرسة العليا بوهران، الجزائر، ٢٠١٨ .

٣٢. كريم بودخذخ، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩"**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ٢٠١٠).

٣٣. كريم حداشي، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٠)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، ٢٠١٤).

٣٤. محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

٣٥. محمد صديق نفادي، قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧١/٧٠ - ١٩٩٥/٩٤)، **مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، المجلد ٩٠، العدد ٤٥٥**، ٤٥٦، ١٩٩٩.

٣٦. منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (بدون بيانات نشر).

٣٧. ناصر مراد، **دور الدولة في ظل العولمة**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، **مجلة الاقتصادي، عدد٧**، ٢٠١٢.

٣٨. نوال برهامي، **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨).

٣٩. هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها"** ، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٤.

٤٠. هدي محمد الشتوي، **الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**، رسالة ماجستير، (سوريا: جامعة دمشق، ٢٠١١).

٤١. هناء بن عزة، " ، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر)١٩٩٠-٢٠١٤) **"مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع /العدد الأول**، الجزائر، ٢٠١٧.

٤٢. وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

٤٣. وفاء محمد سالمان، "الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى: دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مجلد٢٢٨**، عدد ٢، ٢٠١٤.

44. D.Gujarati," **Basic Econometrics**, McGraw- Hill Kogankusha", LTD, 1995.

45. J. Isham et al., "The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth", **The World Bank Economic Review, vol. 19, No, 2,** 2005.

The Impact of Government Spending on Economic Growth In Egypt During the Period (1990-2018)

Dr. Mohamed Hassan Ghanim

Abstract

The economic reform was accompanied by major changes in the Egyptian economy from the beginning of the 1990s, as the state's role in economic life declined to relieve pressure on the public budget. Privatization of public sector companies began, the role of the private sector increased, and subsidies gradually reduced.

The research aimed at identifying the impact of government spending on the growth of the Egyptian economy, analyzing the state's role in spending on social capital, and identifying the reasons for the increase in government spending in Egypt and ways to rationalize it. Data analysis, and some quantitative methods were used to measure the relationship between the independent research variables and the dependent variable.

The research hypothesis was shown to be correct, as it was found that there is a positive impact of capital spending and a negative impact of current spending on economic growth, as well as a positive relationship between spending on health and education on the one hand and economic growth on the other hand, and a negative relationship between military spending and economic growth. The necessity of rationalizing government spending, the necessity of increasing spending on human capital (education and health), and the necessity of creating a climate to attract more foreign investments.

Key words: government spending, current spending, capital spending, economic growth.